Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- March 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – اذار ٢٠٢٤

Iraqi-Jordanian relations (2003 – 2018)

[1] Assist. Prof. Dr. Arkan Ibrahim Adwan [2] Abeer Karim Ahmed
[1]Anbar University/College of Law and Political Science/Department of Political Science

Abstract:

The Iraqi-Jordanian relations witnessed gradual development in various fields despite the turmoil that the region witnessed, following the American occupation of Iraq in 2003. Common interests are the main factor behind determining the form of relation between Iraq and Jorden, with the availability of common ties that prompted the two countries to cooperate and strengthen their relations. In our research review, we discussed the relations between the two countries under the(Maliki) government, as relations during this period witnessed fluctuations due to the events that accompanied that era. In addition, we discussed the relations between the two countries under the(Al-Abadi) government, and this period witnessed developments at the level The two countries because. External openness based on political, economic and security foundations, as the diplomatic movement between the two countries contributed to this development through visits and meetings to discuss ways to strengthen relations and discuss mechanisms for border control and coordination. In the field of combating terrorism.

1: Email:
arkan_adwan@uoanbar.edu.iq
2: Email:
abeerkareem165@gmail.com

DOI
10.37651/aujlps.2023.144646.1117

Submitted: 24/1/2024
Accepted: 10/2/2024
Published: 15/03/2024

Keywords:
Iraq
Jordan
relations.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العلاقات العراقية الأردنية (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

[١] أ.م.د. اركان إبراهيم عدوان [٢] عبير كريم احمد
[١] جامعة الانبار /كلية القانون والعلوم السياسية/قسم العلوم السياسية

الملخص:

شهدت العلاقات العراقية الأردنية تطوراً تدريجياً في المجالات المختلفة على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها المنطقة، على اثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وتعد فكرة المصالح المشتركة العامل الأساس وراء تحديد شكل العلاقات بين العراق والأردن، مع توفر الروابط المشتركة التي دفعت البلدين للتعاون وتعزيز العلاقات بينهما. وقد تناولنا في مستعرض بحثنا العلاقات بين البلدين في ظل حكومة (المالكي)، حيث شهدت العلاقات في هذه الفترة تقلبات بسبب الاحداث التي رافقت تلك الحقبة، فضلاً عن ذلك تناولنا العلاقات بين البلدين في ظل حكومة (العبادي)، وقد شهدت هذه الفترة تطورات على مستوى البلدين بسبب اعتماد سياسة الانفتاح الخارجي المرتكزة على أسس سياسية واقتصادية وامنية، حيث ساهم الحراك الدبلوماسي بين البلدين في هذا التطور من خلال الزيارات واللقاءات لمناقشة سبل تعزيز العلاقات وبحث آليات ضبط الحدود والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.

الكلمات المفتاحية:

العراق ،الاردن ،العلاقات.

المقدمة

يرتبط العراق مع الاردن بعلاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولقد مثلت العلاقات العراقية الاردنية نموذجا للعلاقات المتوازنة والدائمة رغم تذبذب العلاقات احيانا وتوترها احيانا اخرى، وقد اخذت العلاقات العراقية الاردنية منعطفات كثيرة ابرزها بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، والذي ادى الى فتور العلاقات بين العراق ومعظم الدول العربية واغلاق جميع السفارات العربية المعتمدة في العراق بما فيها السفارة الاردنية وخاصة بعد الاعمال الارهابية التي تعرضت لها السفارة وتم تعطيل العمل الدبلوماسي العربي فيه، وعلى الرغم من وجود تعاون مشترك وتداخل مصالح بين البلدين، الا ان هناك حالة من التوتر التي شابت العلاقات العراقية الاردنية في فترات زمنية مختلفة لاسيما السنوات الاولى بعد الاحتلال سواء على الصعيد الشعبي او الرسمي سواء داخل العراق ، او داخل الاردن، وقد اثرت احيانا على طبيعة العلاقات بين البلدين وخاصة في مجال التعاون الاقتصادي.

كما شهدت العلاقات بين العراق الاردن تغير تدريجياً لاسيما بعد عام ٢٠١٨، إذ اتجهت العلاقات الى تعزيز التعاون وعقد الاتفاقيات في مجالات عديدة بما يحسن العلاقات العراقية الاردنية وينقلها الى اعلى المستوى من التعاون بين البلدين.

وتبعا لذلك سيتناول البحث دراسة تطور العلاقات بين البلدين خلال فترة الدراسة من خلال المقارنة بين العلاقات العراقية الاردنية في فترات الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣.

أولاً: اشكالية البحث:

بالرغم من ادراك كل من العراق والاردن لأهمية بعضهما البعض، بسبب وجود روابط مشتركة ومصالح متبادلة بين البلدين، الا ان العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣، شهدت احيانا بعض الاضطرابات والتوتر، كان سببها المتغيرات الداخلية التي حدثت في العراق؛ كتغير الحكومات العراقية المتعاقبة والاوضاع الامنية والمجتمعية المختلفة وغيرها اثرت بشكل أو بأخر على طبيعة العلاقات بين البلدين. وبالتالي يمكن تلخيص المشكلة البحثية بالتساؤل المركزي التالي: كيف اثرت المتغيرات الداخلية التي شهدها العراق(٢٠٠٣_٢٠١٤) على طبيعة العلاقات العراقية الاردنية؟ والذي يتفرع منه عدة تساؤلات لعل أهمها:

١_ ما هو تأثير تداعيات الاحتلال الامريكي في العراق على العلاقات العراقية الاردنية؟

٢_ كيف اثرت المتغيرات الداخلية على طبيعة العلاقات العراقية الاردنية؟

٣_ هل تؤثر توجهات الحكومات المتعاقبة على طبيعة العلاقات بين البلدين؟

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (كلما زادت حدة التوترات الامنية والمجتمعية والتطرف في سلوك صناع القرار في العراقي، كما تراجعت العلاقات العراقية الاردنية).

ثالثاً: اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من تقديمها رؤية عن طبيعة العلاقات العراقية الاردنية، كون البلدين يشكلان احد العناصر الرئيسية في النظام الاقليمي العربي، حيث يمتلك العراق اهمية كبيرة في منطقة الشرق الاوسط، لاسيما في الادراك الاستراتيجي الاردني، للعديد من الاسباب اهمها ان العراق يمثل ساحة للتنافس الاقليمي والدولي بسبب موقعه الجغرافي، لذلك تسعى الدول للتأثير في علاقاته وهو ما يجعله يواجه ضغوطاً كبيرة تؤثر على مستقبله.

رابعاً: اهداف البحث:

تتلخص اهداف البحث بما يأتي:

١_ التعرف على اهمية العراق بالنسبة للأردن واهمية الاردن بالنسبة للعراق.

٢_ التعرف على طبيعة العلاقات العراقية الاردنية وتطورها.

خامساً: منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج المقارن من خلال مقارنة العلاقات بين البلدين في فترات الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣.

سادساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مبحثين يتناول المبحث الاول العلاقات العراقية الاردنية في فترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ والذي قسم الى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الاول العلاقات العراقية الاردنية في فترة الحكومة المؤقتة(٢٠٠٣-٢٠٠٥)، اما المطلب الثاني تناول العلاقات العراقية الاردنية في فترة الجعفري (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ، بينما تناول المطلب الثالث العلاقات العراقية الاردنية في فترة المالكي الاولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، اما المبحث الثاني تناول تطورات العلاقات العراقية الاردنية(٢٠١١-٢٠١٨) والذي قسم الى مطلبين تناول المطلب الاول العلاقات بين البلدين في فترة المالكي الثانية اما المطلب الثاني تناول العلاقات بين البلدين في فترة العبادي.

I. المبحث الأول

العلاقات العراقية الاردنية في فترة ٢٠٠٣- ٢٠١٠.

شهدت علاقات العراق الخارجية بعد العام ٢٠٠٣ تغييرات عديدة فمن جهة ساهم التغيير السياسي في العراق في تحديد نمط وطبيعة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، بما في ذلك علاقاته مع الاردن التي تعد من اهم دول الجوار الجغرافي، إذ يعد الاردن بوابة مهمة للتجارة والتعاون السياسي والاقتصادي بين العراق والعالم الخارجي مع الإشارة الى التحديات التي رافقت العلاقات بين البلدين، ومن اجل التعرف على العلاقات العراقية الاردنية خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٠)، فقد تم تناول طبيعة العلاقات بين البلدين من خلال ثلاثة مطالب:

I.أ. المطلب الأول

العلاقات بين العراق الاردن في فترة الحكومة المؤقتة (٢٠٠٣- ٢٠٠٤)

بعد موجة التغييرات التي شهدتها الساحة العراقية وكذلك الساحة الاقليمية العربية أثر دخول القوات الامريكية الى العراق عام ٢٠٠٣. وما رافق هذه التغييرات من تحولات اثرت بشكل فاعل على مسار العلاقات العراقية العربية بصيغ متعددة[١]، اقتصر دور الاردن على التعامل، مع ما يجري في العراق على التريث ومراقبة الأوضاع دون التدخل بمخاطر غير محسوبة النتائج والعواقب، نظراً لأنه يدرك جيداً بحكم العوامل التاريخية والجغرافية، مدى أهمية الجوار الجغرافي، الذي لعب دوراً رئيسياً في تحديد نمط وشكل العلاقات العراقية الأردنية[٢].

كما اتفقت الاردن مع بقية الدول العربية تجنب استخدام القوة ضد العراق؛ يعزز الاردن هذ الموقف على اساس قناعته بأن أي استخدام للقوة في العراق سيكون له تأثير سلبي على حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، وأكد الاردن على ضرورة احترام سيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، كما لعب الاردن دوراً مهماً في تقديم البعثات الطبية والمساعدات الإنسانية للتخفيف من الآثار السلبية للحرب، فضلاً عن ذلك حاول الاردن اقناع العراق بالتعاون مع المجتمع الدولي والامتثال للالتزامات التي يفرضها مجلس الامن الدولي، بهدف تخفيف العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليه[٣].

إذ عبرت الاردن عن دعمها للاستقرار السياسي في العراق، كما اعربت الاردن عن رغبتها في تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات بما في ذلك الاقتصاد والامن، وذلك عبر الزيارات المتبادلة بين الجانبين في ظل حكومة(الجعفري) حيث قام بزيارة الاردن في عام ٢٠٠٣، واكد بدوره على ان الزيارة هي اعتراف صريح من الاردن بالمجلس، وتأتي هذه كجزء من تعزيز التعاون بين العراق والاردن في مجال التعاون السياسي والدبلوماسي وتعكس هذه الزيارة ارادة الاردن في دعم العراق لتجاوز الظروف الصعبة واعتبر(ابو

(١) حيدر علي حسين، "اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية*، المجلد (١٥)، العدد(٦١)، (٢٠١٨): ص٩.

(٢) اياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية"، *مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد*، العدد(٥٠)، (٢٠١١): ص٩٤.

(٣) الشيخ احمد، محمود رفيق محمود، "المواقف الاقليمية والعربية من الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١"، *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة نواكشوط ، السودان*، العدد(٤٦)، (٢٠٢٠): ص١٥٨.

راغب) أن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، يمثل خطوة مهمة لدعم الاستقرار الامني في العراق[١].

وايضاً اعلن رئيس الوزراء الاردني (ابو راغب)، في الزيارة التي قام بها الى الكويت في اغسطس ٢٠٠٣، عن دعم الاردن لمجلس الحكم الانتقالي في العراق، وتأييده لسياسات الاحتلال الامريكي في العراق واستنكر ممارسات النظام العراقي السابق، واكد على اهمية وجود القوات الامريكية للحفاظ على وحدة العراق، وقد تسببت تلك التصريحات في رفض وجدل داخل الاردن، حيث طلب بعض اعضاء مجلس الأمة الاردني وخاصة من جبهة العمل (الذراع السياسي لحركة الاخوان المسلمين)، توضيحاً من رئيس الحكومة الاردنية حول موقف الاردن الفعلي من الاحتلال الامريكي للعراق، ولكن (ابو راغب) لم يجب عليه بصورة مفصلة واكتفى بالقول ان الاردن والعراق لهما مصالح مشتركة[٢]. وهذا يفسر لنا بأن الاردن ترى اهمية الوجود الامريكي في العراق يسهم في تحقيق الاستقرار، ومنع عودة التطرف والارهاب الى المنطقة، مما يعزز التعاون بين العراق والاردن وهو ما يشكل مصلحة مشتركة من خلال توقيع الاتفاقيات وزيادة حركة التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين وبالتالي تحقيق مصالحهما.

وبعد عام ٢٠٠٣، قدم العراق تطمينات للاردن بشأن استمرار الدعم الاقتصادي، لا سيما في القطاع النفطي، وذلك يشير الى رغبة العراق في العلاقات مع الاردن، ومن جانبه طلب العراق من الاردن أن يغلق حدوده امام المتسللين الذين يقومون بأعمال ارهابية في العراق وهذا الطلب يعكس القلق من انتشار العنف والتطرف في العراق وتأثيره على الامن العام، وبالتالي تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب والحفاظ على الامن الاقليمي، وكانت اولى التصريحات الاردنية التي أدلى بها (اسمى خضر) المتحدث بإسم الحكومة الاردنية بأن الاردن تسعى لتعزيز علاقاته مع العراق وتأمين امداداتها النفطية [٣].

ومن جانها قامت منظمة الامم المتحدة بدعم هذه العملية السياسية من اجل المساعدة في انتقال الحكم في العراق، إذ عين الدبلوماسي (الاخضر الابراهيمي)، كمندوب خاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العراق وكان له دور مهم على اجراءات اختيار الحكومة العراقية لتولي ادارة البلاد في فترة مؤقتة حتى اجراء الانتخابات التشريعية، ونجح (الابراهيمي) في اختيار الحكومة المؤقتة في يونيو٢٠٠٤، برئاسة (اياد علاوي) وتم تكليفه

(١) عدي اسعد خماس، "الاحتلال الامريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية- الاردنية ٢٠٠٣-٢٠١٠"، (رسالة ماجستير، كلية الاعلام، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١)، ص٩١.
(٢) فواز موفق ذنون، "العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦"، *مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل*، العدد(٢٦)، (٢٠١٢): ص٢٠٥.
(٣) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

بتشكيل حكومته في حين تم تعيين (غازي عجيل الياور) رئيسا للجمهورية، فرحبت معظم الاطراف الاقليمية والدولية بتشكيل الحكومة المؤقتة لما اعتبروه اعادة الاستقلال والسيادة التامة للعراق [١].

فضلاً عن ذلك كان الاردن من اكثر دول الجوار التي اعربت بترحيبها بالحكومة العراقية المؤقتة [٢]، إذ عبر العاهل الاردني بترحيبه بتعيين (اياد علاوي) و(غازي الياور) وأعرب عن أمله بأن يمثل ذللك فرصة جديدة لبناء العراق واستعادة استقراره[٣]، بالمقابل(علاوي) باختيار الاردن كأول بلد عربي يقوم بزيارته بعد توليه رئاسة الحكومة المؤقتة في يوليو ٢٠٠٤، خلال تلك الزيارة التقى(علاوي) العاهل الاردني ووقع الجانبان على اتفاقية للتعاون بين البلدين في كافة المجالات[٤]، وقد تضمنت هذه الاتفاقية انشاء اللجنة العليا العراقية الاردنية التي عقدت اجتماعها الاول في ٣/ ١١/ ٢٠٠٤، حيث قام الطرفان بالتوقيع على اول اجتماع للجنة العراقية الاردنية والتي توضع آلية تنظم عمل الهيكل التنظيمي للتعاون بين العراق والاردن، وقد تتضمن آلية العمل للجنة العليا العديد من النقط المهمة[٥]:

١- توافق البلدين على آلية تنظيم العمل في الاطار الهيكلي للتعاون بينهما على النحو التالي:
أ –تم انشاء لجنة عليا بين العراق والاردن والتي يترأسها رئيسا كلا البلدين وتضم في عضويتها وزراء الخارجية والتخطيط في البلدين كجهة منسقة، بالإضافة الى الوزراء المعنيين بالمواضيع المدرجة على جدول اعمال اللجنة ومن المقرر على ان تعقد اللجنة اجتماعها مرتين في السنة.
ب-انشاء لجنان قطاعية في عدد من الوزارات برئاسة الوزراء المختصين في كل بلد وتضم في عضويتها الخبراء والمتخصصين من القطاع العام وممثلين عن القطاع الخاص حسب الحاجة والمؤهلات اللازمة.

٢-انشاء لجنة التنسيق والمتابعة، حيث تقوم وزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي في المملكة الاردنية ووزارتي الخارجية والتخطيط والتعاون الانمائي في حينها في العراق بتنسيق اعمال اللجنة العليا ومتابعة تنفيذ برنامج عملها واللجان القطاعية التي تنبثق عنها.

(١) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٥- ٢٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٥، ٢٠٦.
(٣) فاتن محمد اللوز، "السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣- ٢٠٠٨"، (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٨)، ص١١٠- ١١٢.
(٤) اياد عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.
(٥) ناجي محمد عبدالله، اثير ناظم الجاسور، "السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، *جامعة تكريت*، العدد(١٠)، (٢٠١٧): ص ١٧- ١٨.

من جانبها تعمل لجنة التنسيق والمتابعة على تعزيز التعاون في المجالات المشتركة بين العراق والاردن وتسهيل اتخاذ القرارات بينهما.

لقد تأثرت الاوساط السياسية الاردنية بشكل ايجابي جداً بتوقيع الاتفاقية ورأت فيها فرصة لتعزيز علاقات العراق مع الاردن وتقوية التعاون بينهما، وقد اشار وزير الخارجية الاردني الاسبق (مروان المعشر) الى ان الاتفاقية ترسخ علاقات متينة جدا ويعتبر تعزيز استقرار العراق وتحقيق السيادة الكاملة هما اولوية للسياسة الخارجية الاردنية، لذا تهدف الاردن الى دعم العراق في تحقيق الاستقرار الامني والسياسي، وذلك لتعزيز تطبيق بنود الاتفاقية وتعزيز التعاون بين البلدين، الامر الذي يعكس توجهاً دبلوماسياً قائماً على تمتين العلاقات المستدامة وتحقيق الاستقرار في المنطقة(١).

ومن جهة يعكس تعين السفير العراقي (عطا عبد الوهاب) في الاردن في عام ٢٠٠٤، تحسن العلاقات بين البلدين، فإن وجود سفير عراقي في الاردن يعزز التواصل التعاون الدبلوماسي بين الحكومتين وتعزيز الروابط في مجالات مختلفة بما في ذلك الطاقة والنفط، ورحب العاهل الاردني بالسفير العراقي معرباً بأن الاردن ترغب بالتعاون مع العراق(٢).

ومن جهة اخرى تعد الاتفاقية التي وقعت بين العراق والاردن خطوة مهمة في تعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري وتبادل الخبرات في المجالات كافة، كما يعتبر تعيين السفير(عطا عبد الوهاب)، من قبل العراق في الاردن، اشارة الى ان العراق يدرك اهمية الاردن بالنسبة له كدولة مهمة وشريك استراتيجي، كما ان تعيين السفير يعكس مدى رغبة العراق في تعزيز العلاقات وتوسيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والانفتاح على البيئة الخارجية وبالأخص الجوار الاقليمي.

من جهة اخرى قام العراق بزيارات عديدة الى الاردن وعلى اعلى المستويات وتمخض عن ذلك عقد العديد من اللقاءات ايضا والتي اثمرت عن عقد الاتفاقيات على كافة الاصعدة، منها توافق البلدين على تشكيل(اللجنة العراقية الاردنية المشتركة)*، والتي يرأسها رئيسا الوزراء في البلدين، نظراً لان العراق يعاني من تدهور الاوضاع الامنية، إذ ان هناك حاجة ملحة لتنسيق الجهود بين العراق والاردن في مكافحة الارهاب ومواجهة التهديدات الامنية المشتركة، لذلك كان استئناف اللجنة العراقية الاردنية آلية فعالة لتنسيق الجهود بين البلدين، فضلا عن أنها آلية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري ما بين

(١) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

(٢) رياض مهدي عبد الكاظم، "العلاقات العراقية الاردنية بعد ٢٠٠٣"، *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، العدد(٤١)، (٢٠٢٠): ص١٧٢.

العراق والاردن، وقد تم تقديم اربعة مشاريع اساسية للجنة العراقية الاردنية المشتركة بتكلفة اجمالية قدرها(١٠٧٨) مليون دولار، والتي تشمل ما يلي[1]:

١-إقامة منطقة حرة على الحدود العراقية الاردنية بمساحة تصل الى(١٠) مليون متر مربع وتبلغ تكلفتها (٤٩) مليون دولار.

٢-اقامة مركز الكرامة الحدودي بين العراق والاردن وكانت تكلفته قدرها (١٠٥.٨) مليون دولار.

٣-اقامة منطقة لخطوط النقل بين البلدين وتحقيق المواصلات اللوجستية الفعالة بتكلفة (٧٢٣) مليون دولار.

٤- تأهيل ميناء العقبة وهو الميناء الرئيسي لنقل البضائع الى العراق وتكلفته حوالي (٢٠٠) مليون دولار.

تمثل هذه اللجنة رغبة الجانب الاردني بتوثيق العلاقات مع العراق، كما تهدف الى تسهيل التعاون والتنسيق بين العراق والاردن في مجالات التنمية والاستثمار والتجارة والنقل والطاقة، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية ما بين البلدين وتسهيل تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الى العراق، إذ تتعاون اللجنة العراقية الاردنية المشتركة مع الجهات المعنية في الاردن والعراق، بما في ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة والهيئات الحكومية، كما تعمل على تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمشاريع المشتركة بين البلدين.

كما تسعى الاردن للحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة بما في ذلك العراق وتعزيز سبل التعاون الدولي لتحقيق الامن والاستقرار في العراق والشرق الاوسط، لذا استضاف الاردن مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق في ٧ ديسمبر ٢٠٠٥، حيث حث العاهل الاردني في ذلك المؤتمر الدول المجاورة للعراق على تقديم المساعدة الشعب العراقي في جهوده لبناء بلاده ومؤسساته وتحقيق الأمن والاستقرار، وشدد كذلك على اهمية

*اللجنة العراقية الاردية المشتركة وهي هيئة تنفيذية بين العراق والاردن تأسست عام ٢٠٠٤، بموجب البروتكول الموقع بين البلدين، إذ تعد اللجنة اطاراً مهما لتعزيز العلاقات وتعميق روابط التعاون بين العراق والاردن، من خلال تعزيز التبادل الاقتصادي والامني وغيرها من المجالات، لقد عقدت اللجنة اجتماعها الاول في ٢٠٠٤/١١/٣ حيث اتفق الجانبان على تشكيل العديد من اللجان منها اللجنة التنسيق والمتابعة التي تناط بها المهام (تنسيق اعمال اللجنة العليا، التنسيق بين عمل اللجنة العليا واللجنة القطاعية وغيرها من المهام)، للمزيد من التفاصيل ينظر الى الرابط التالي: https://www.mop.gov.jo

(١) مظفر نذير الطالب، "العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة"، *مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز بحوث ودراسات الوطن العربي، الجامعة المستنصرية*، العدد(١٧)، (٢٠٠٥): ب. ص.

مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات التي كانت مقررة في ٣٠ يناير ٢٠٠٥، وتأكيد حقهم الديمقراطي في تحقيق وتجسيد تطلعاتهم لتحقيق مستقبل افضل[١].

I.ب. المطلب الثاني

العلاقات بين العراق والاردن في فترة الجعفري (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)

بالرغم من حرص العراق والاردن على تطوير وتجاوز بعض العقبات، الا ان العلاقات العراقية الاردنية عانت بعض الاضطرابات خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، إذ جرت في ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٥، انتخابات برلمانية بهدف تشكيل جمعية وطنية تقوم بمهمة اختيار حكومة مؤقتة لقيادة البلاد في فترة انتقالية، ونتيجة لهذه الانتخابات فاز تحالف الائتلاف العراقي الموحد بـ(١٤٠) مقعداً، مما سمح له بتشكيل حكومة بالتعاون مع قوائم الكتل السياسية الاخرى التي حصلت على المقاعد في الجمعية الوطنية العراقية، وقد تأثرت العلاقات العراقية الاردنية نتيجة لهذه الانتخابات[٢]. نظراً لان العراق عاني في تلك الفترة من الاضطرابات الامنية وايضاً الانقسامات العرقية والطائفية، مما أثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

إذ شهدت العلاقات العراقية- الاردنية تحديات كبيرة بعد تولي الرئيس الأسبق (ابراهيم الجعفري) رئاسة الحكومة العراقية، الامر الذي ادى إلى توتر العلاقات في بعض الاحيان، وترجع اسباب التوتر في العلاقات إلى عدة عوامل[٣]:

أولاً: تصريحات الملك (عبدالله الثاني) التي اعرب فيها عن مخاوف بلاده من تشكيل محور تحالف استراتيجي، يمتد من ايران عبر العراق وسوريا وينتهي بحزب الله في لبنان، وقد اكد الملك الاردني بأن هذا التحالف الرباعي، قد يكون له أهداف استراتيجية، مما قد يهدد استقرار المنطقة ويشكل خطراً على الاردن وعلى دول الخليج العربي، واشار الى أن افضل طريقة لمواجهة هذا التحالف هي جعل العراق بلداً مستقراً وقوياً يستطيع أن يواجه بمفرده التدخلات الخارجية وينظم علاقاته مع دول الجوار بشكل متوازن[٤].

---

(١) اروى عطا فضل المناصير، "تأثير الازمة العراقية على التغيرات السياسية الاقتصادية والامنية لدول الجوار الاقليمي: دراسة حالة الاردن من ٢٠٠٣- ٢٠٠٥"، (رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان،٢٠٠٧)، ص٧٦-٧٧.

(٢) عبد العزيز عليوي العيساوي، *نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣ (النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي)*، ط٣، (بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠٢٠)، ص ١٠١- ١٠٣.

(٣) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

(٤) عدي أسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

وعبرت بعض الاطراف في العراق عن استيائها الشديد من تصريحات العاهل الاردني واعتبرتها تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد والتدخل في النسيج الاجتماعي العراقي، واعلن رئيس الوزراء العراقي الاسبق (ابراهيم الجعفري) عدم اعتقاده بتصورات (الملك عبدالله الثاني) وعدها تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق[١]. الامر الذي انعكس على طبيعة العلاقات بين البلدين مما ادى الى توترها، إذ تعد هذه التصريحات تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق وتعتبر تصرفا غير مقبول من قبل الاردن، وقد اعربت بعض الاطراف العراقية عن ضرورة احترام سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، من جانبها قدمت الحكومة الاردنية توضيح تؤكد على ان تصريحات (الملك عبدالله الثاني) لم تكن تهدف الى التدخل في الشؤون العراقية بل كانت تعبيراً عن المخاوف الامنية والاقتصادية للأردن بسبب الوضع في العراق.

ثانياً: في ٢٨/٢/٢٠٠٥، نفذت هجمات انتحارية في مدينة الحلة بواسطة شخص اردني يدعى (رائد منصور البنا)، تسببت هذه الهجمات في مقتل اكثر من (١١٨) شخصاً واصابة العديد من الاشخاص، أثار هذا الحادث سخطاً كبيراً في الاوساط الرسمية والشعبية في العراق، ونتيجة لذلك اندلعت تظاهرات عديدة رفضاً للهجوم، ووصلت الامور الى حد مهاجمة السفارة الاردنية في بغداد وحرق العلم الاردني[٢].

وتبعاً لذلك فقد شهدت العلاقات العراقية الاردنية توتراً غير مسبوق، وعلى اثره قررت الحكومة الاردنية سحب سفيرها الاردني في السفارة الاردنية في العاصمة بغداد في عام ٢٠٠٥ واغلقت السفارة لفترة من الوقت بسبب الاوضاع الامنية، وفي المقابل سحبت الحكومة العراقية سفيرها في عمان رداً على هذه الخطوة[٣]. وتعد هذه الخطوة مؤشراً على تدهور العلاقات ما بين البلدين، بسبب الصراعات والاضطرابات الامنية، إذ كان الاردن يشعر بالقلق من انتشار العنف والتهديدات الامنية من العراق الى داخل حدوده.

وعليه تم اعلان الحكومة الأردنية وعن طريق المتحدث الرسمي (اسمى خضر) عن ادانتهم الاعتداءات الاجرامية والارهابية في العراق، واشاروا الى أن أي اعتداءات قام بها الاردنيون في العراق ليس لها علاقة بالموقف الرسمي الاردني وان الاردن، يرفض كل ما

(١) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.
(٢) بهجت قرني، علي الدين هلال دسوقي، *السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة*، ترجمة: احمد مختار الجمال، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦)، ص٣٥٩
(٣) رياض مهدي كريم، "العلاقات العراقية الأردنية بعد ٢٠٠٣"، *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، العدد(٤١)، الجزء(٤)، (٢٠٢٠): ص١٧٣.

من شأنه المساس بمتطلبات الامن والاستقرار في العراق"[١]، وبالرغم من حالة التوتر في العلاقات التي اشرنا لها، إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت تطور في المجال الأمني، إذ وقع العراق والاردن على مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٥، وذلك لتأمين الحدود من التهديدات الارهابية التي من شأنها ان تؤثر على الامن القومي العراقي الاردني[٢].

وقد تضمنت هذه الاتفاقية الموقعة بين البلدين بالاتي[٣]:

١- تشكيل عدة لجان تجتمع بشكل دوري كلما دعت الحاجة لذلك مهمتها تبادل المعلومات فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية هي (مكافحة الارهاب، الجريمة المنظمة، ومنع التسلل عبر الحدود).
٢- الاتفاق على امكانية التنسيق المشترك لتسليم المطلوبين امنياً لحكومتي البلدين.
٣- التأكيد على رغبة وزارتي الداخلية في الاردن والعراق في العمل على دعم امن العراق وتعزيز وتوثيق التعاون بينهما بما يؤمن ضبط حدودها المشتركة والحد من تسرب العناصر الارهابية إليها.
٤- التأكيد على حق الشعب العراقي في الحصول على الامن والاستقرار والتأكيد على قرارات مجلس الامن الدولي حول العراق.
٥- ينظم مسؤولو الحدود في كلا البلدين لقاءات دورية بينهما لتنسيق التعاون وتبادل المعلومات، بما يؤمن منع او الحد من اعمال التسلل والتهريب، فضلًا عن تشكيل لجنة متابعة ثنائية من ممثلي الجهات الامنية في وزارتي داخلية البلدين مرتين في العام كلما اقتضت الحاجة.
٦- التزام البلدين بتبادل المعلومات المتعلقة ببنية الجماعات الارهابية ونشاطاتها والوسائل التي تستخدمها والاشخاص المتورطين في ارتكاب جرائم واماكن وجودهم فيها.
٧- تبادل المعلومات في انماط الجريمة المنظمة المختلفة لا سيما المتعلقة بعمليات تزوير الجوازات ووثائق المركبات والوثائق الرسمية الاخرى، كما تغطي سرقة الاثار والتحف الفنية وتهريبها والاتجار غير المشروع بها، كما تشمل تبادل المعلومات حول جرائم الاحتيال والجرائم الاقتصادية وغسيل الاموال، فضلا عن جرائم المخدرات. كما اتفق الطرفان على ان تكون مدة الاتفاقية خمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدة مماثلة، باتفاق البلدين.

من جهة اخرى استضاف الاردن نشاطات تدريب دولي واسعة للملتحقين بالشرطة العراقية، وكذلك برامج تدريبية للضباط الجيش العراقي، إذ اختار الحلف الاطلسي ودول الاتحاد الاوروبي، فضلاً عن الولايات المتحدة الاردن ليكون مركزاً للتدريب، حيث تم

(١) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٢١٠.
(٢) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.
(٣) عدنان هادي نور علي الاسدي، "سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٥- ٢٠١٢"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤)، ص١٨١- ١٨٢.

اختيار الاردن بناءً على قربه الجغرافي من العراق وتقدمه في مجال قدرات التدريب، تأتي هذه البرامج التدريبية ضمن اطار تعاون وتعزيز القدرات الامنية للعراق، إذ تم تدريب ما يقرب ٣٢ الف شرطي عراقي في المدرسة الدولية لتدريب الشرطة في عمان، خلال الفترة من عام ٢٠٠٤- ٢٠٠٦، فضلًا عن دورات اخرى شملت بعض الطيارين وقوات مكافحة الارهاب[١]. وهو ما مثل متانة واهمية العلاقات بين العراق والاردن.

وتبعاً لذلك شهدت العلاقات بين العراق والاردن بعض الاضطرابات في تلك الفترة بسبب زيادة التهديدات الارهابية العنف الطائفي، وكان له تأثير سلبي على الاردن بسبب التهديدات الامنية واختلاف وجهات النظر في بعض القضايا الاقليمية، رغم هذه الاضطرابات التي شهدتها العلاقات بين العراق والاردن هناك رغبة بين البلدين في استمرار هذه العلاقات.

I.ج. المطلب الثالث

العلاقات بين العراق والاردن في فترة نوري المالكي الاولى(٢٠٠٦- ٢٠١٠)

شهدت العلاقات العراقية- الاردنية في هذه الفترة استمرار التعاون في المجالات المختلفة، إذ شهدت حركة التجارة نمواً ملحوظاً، كما تم التوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري بين العراق والاردن، فضلاً عن التعاون الامني المشترك بينهما في مجال مكافحة الارهاب ومواجهة التحديات الامنية المشتركة وتأمين الحدود وتعزيز التعاون العسكري بين القوات الامنية في العراق والاردن، كما تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ٢٠٠٦، بعد اغلاق سفارة الاردن في بغداد وتم استئناف التبادل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح السفارتين والقنصليتين العراقية الاردنية، إذ يهدف هذا التعاون الى تعزيز الاستقرار والامن في المنطقة وساهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدين. ويمكن ملاحظة تنامي العلاقات بين الجانبين من خلال بعض المؤشرات لعل اهمها:

اولاً: تبادل الزيارات واللقاءات بين الجانبين:

جرت في ١٥/ كانون الاول/ ٢٠٠٥، انتخابات تشريعية ثانية لاختيار حكومة دائمة [٢]، وقد تم اختيار (نوري المالكي) رئيسا للحكومة العراقية لمدة اربع سنوات[٣].

(١) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.
(٢) عمار صالح البهادلي، *نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥ - ٢٠١٨ دراسة تقويمية*، (بغداد: دار إنكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص٢٥٣- ٢٥٤.
(٣) ابراهيم رفاعي مروح الخالدي، "السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار من ٢٠٠٣، ٢٠٢١ دراسة حالة: سوريا والسعودية"، (رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، كلية ال البيت، ٢٠٢٢)، ص٢٣.

شهدت هذه الفترة تزايداً ملحوظاً في اللقاءات على مستوى عالٍ وتبادلاً مكثفاً للزيارات بين الجانبين، الامر الذي يؤثر على حرص كل منهما على تنمية علاقاته مع الاخر، في ٢٧/يوليو ٢٠٠٦، إذ قام (المالكي)، بزيارة عمان، وكانت اول زيارة له منذ توليه منصب رئيس الحكومة العراقية، وخلال الزيارة التقى (المالكي) الملك(عبدالله الثاني)، الذي اكد أن الاردن يرغب في مساعدة العراق وتقديم الدعم للتحقيق الاستقرار والتخلص من الازمة الامنية التي يعانيها، وكما اشار الى رغبة الاردن الى مشاركته في مؤتمر القيادات الدينية في العراق بالتنسيق والتعاون معه، كما اكد (نور المالكي) من جانبه ان العراق يسعى إلى تعزيز العلاقات بينه وبين الاردن، حيث حرص الجانبين على تطوير وتمتين العلاقات في مختلف المجالات[١]، ومن جانبه زار رئيس الوزراء الاردني الاسبق(البخيت) بغداد في ١٦ اغسطس/ ٢٠٠٦، اعلن خلال هذه الزيارة عن افتتاح سفارة اردنية دائمة في العراق، كما عُقدت جلسة مباحثات بين (المالكي) و(البخيت) ركزت على تعزيز التعاون بين البلدين ولا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية الامنية[٢]، كما قام رئيس الوزراء العراقي الاسبق (نوري المالكي)، بزيارة اخرى للأردن في ٢٩ في نوفمبر ٢٠٠٦، حيث التقى بالعاهل الاردني، عبر الملك عن قلقه ازاء تصاعد اعمال العنف في العراق، وأشار الملك أن هناك حاجة لحل سياسي، اكد الملك ايضاً أن العراق يظل شريكاً استراتيجياً للأردن مثلما يبقى الاردن شريكاً للعراق، وشكر (نوري المالكي) الملك (عبد الله الثاني) على مواقفه من العراق[٣]. فضلاً عن ذلك تضمنت هذه الزيارات المتبادلة توقيع اتفاق تم بموجبه بيع النفط العراقي للأردن بأسعار تفضيلية، إذ تعتبر منحة نفطية من العراق تتجه للأردن، مما تساهم في دعم الاقتصاد الاردني، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تتألف من رئيس وزراء البلدين ووزراء عراقيين واردنيين، ومهمتها مراجعة جميع الاتفاقيات الموقعة بين العراق والاردن، وايضاً لعبت الاوضاع الامنية التي شهدها العراق دوراً في تعثر وتنفيذ الاتفاق الموقع بين البلدين، إذ واجه الاتفاق بعض الاضطرابات الامنية ولم يتمكن النفط العراقي من الوصول إلى الاردن، في ٢٠٠٨، أعرب وزير الخارجية الاسبق (هوشيار زيباري) عن التزام العراق بتزويد الاردن بالنفط الخام بأسعار مفضلة، على الرغم من تأخر وصول شحنات النفط وعدم استقرارها[٤]، لتأكيد التزام العراق بالاتفاقية، واتفق العراق والاردن توقيع مذكرة تجديد العمل بالاتفاق النفطي بين البلدين، ونتيجة لذلك تم توريد ١٠ الاف برميل من

(١) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥-١٠٦.
(٢) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٤.
(٣) فاتن محمد اللوزي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.
(٤) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ١١٠ .

النفط الخام يومياً الى الاردن بسعر اقل من ١٨ دولاراً للبرميل مقارنة باسعار النفط العالمي[١].

وتبعاً لذلك فأن تبادل الزيارات واللقاءات على مستوياته يمثل مؤشراً على أهمية كل من البلدين بالنسبة للآخر ويؤكد على سعي الجانبان إلى التعاون وقدرتهما في التعامل لتحقيق مصلحة الطرفين.

ثانياً: الدور الاردني في معالجة العنف الطائفي

وبتوجيهات من قبل القيادة الاردنية، تم اجراء حملة دبلوماسية واسعة النطاق بهدف خفض حدة العنف الطائفي وتقوية الوحدة الوطنية في العراق، التقى الملك الاردني بعدد من قادة الاحزاب السياسية والدينية في العراق، بما في ذلك(حارث الضاري) الآمين العام لهيئة علماء المسلمين، تم مناقشة رؤيته الخاصة بالأوضاع المتدهورة والبحث عن حلول مناسبة لمعالجته، كما التقى الملك الاردني بشكل منفرد كل من (علاوي) و(عبد العزيز الحكيم)، وأكد الملك الاردني خلال هذه اللقاءات حرص الاردن على مستقبل العراق، وضرورة استقراره الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توحيد ابناء الشعب العراقي بكافة طوائفه وقومياته، وقد تنتج هذه الجهود الدبلوماسية المبذولة الى تحقيق تقارب وتفاهم اكبر بين الاطراف المعنية وتعزيز الاستقرار في العراق[٢].

وقد نتج عن هذه اللقاءات قيام الاردن بعدة إجراءات للمساهمة في تهدئة الوضع في العراق ومنع انتشار العنف الطائف، ومن هذه الاجراءات استضاف الاردن اللاجئين العراقيين الهاربين من العنف والصراعات في العراق، مما يساعد في تخفيف الضغط على العراق، كما يقدم الاردن الدعم والمساندة السياسية للحكومة العراقية في محاولتها لتحقيق الاستقرار والامن والحد من انتشار العنف الطائفي.

ثالثاً: الاتفاقيات الامنية والاقتصادية

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق والاردن توقيع العديد من الاتفاقيات في هذه الفترة التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين.

١- التبادل التجاري

في الثمانينات من القرن الماضي كان العراق يعتبر الشريك التجاري الاول للصادرات الاردنية وكان النفط هو المادة الاساسية التي تم استيرادها من العراق، ولكن بعد

(١) علي محسن علي ابو جويد، *سياسة العراق الاقليمية بعد عام ٢٠٠٣*، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٦)، ص١٣١.

(٢) فواز موفق ذنون، العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣- ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥- ٢١٦.

الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والاحداث السياسية والامنية التي تلت ذلك، انخفض حجم التبادل التجاري بين العراق والاردن وتأثرت صادرات النفط العراقي بشكل كبير، مما أثر على العلاقات التجارية العراقية- الاردنية، [١].

فضلاً عن ذلك شهد حجم التبادل التجاري بين العراق والاردن تطوراً ملحوظاً في عام ٢٠٠٧، إذ بلغت صادرات العراق النفطية الى الاردن نحو (٥١٥.٧) مليون دينار، اما واردات العراق من الاردن بلغت نحو (٨.٦) مليون دينار، واستمرت الزيادة في حجم الصادرات لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠٩، فبلغت صادرات العراق للأردن نحو (٩٠٤.١) مليون دينار، بينما بلغت استيرادات العراق من الأردن نحو (٨٩.٩) مليون دينار، وازداد العجز في الميزان التجاري ليبلغ (٨١٤.٣) مليون دينار وتزداد معه درجة الانكشاف الاقتصادي على الاردن لتبلغ (١٧%)، وبالتالي اصبح الميزان التجاري لصالح الاردن[٢]، وكما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١): يوضح التبادل التجاري بين العراق والاردن في الاعوام (٢٠٠٣- ٢٠٠٩) بالدينار الاردني

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري
٢٠٠٣	٢٦٥.٦	٣٨٤.٦	+١١٩
٢٠٠٤	٤٥.٦	٥١٩.٥	+٤٧٣.٩
٢٠٠٥	١٩.٧	٥٢١.٥	+٥٠١.٨
٢٠٠٦	٥.١	٤٤.٧	+٤٤٤.٦
٢٠٠٧	٨.٦	٥١٥.٧	+٥٠٧.١
٢٠٠٨	٥١.٢	٩١٢.٢	+٨٦١
٢٠٠٩	٨٩.٨	٩٠٤.١	+٨١٤.٣

المصدر: رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات العراقية الأردنية بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية، العدد (٤١) كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠٢٠، ص١٧٥.

(١) رياض مهدي عبد الكاظم، "العلاقات العراقية الاردنية بعد ٢٠٠٣"، *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، العدد(٤١)، (٢٠٢٠): ص١٧٤.

(٢) رافد قيس فرحان، "العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣)"، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد*، المجلد(٢٣)، العدد(٩٥)، (٢٠١٧): ص٣٣٢.

٢- الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين

يمثل العامل الاقتصادي عاملاً اساسياً في تعزيز العلاقات بين العراق والاردن، إذ وقع الجانبان اتفاقية التجارة الحرة التي تهدف الى زيادة حجم التبادل التجاري، كما انضم العراق والاردن ايضاً إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)*، وهو ما ساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، علاوة على ذلك قام البلدان بتوقيع اتفاقية زراعية بهدف تعزيز التعاون الزراعي، هذا يعكس التزامهما بتطوير هذا القطاع المهم[١].

وايضاً هناك تعاون بين البلدين في مجال النقل البحري، إذ وقع البلدين على مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٩، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين والاستفادة من قدرات شركة الجسر العربي للملاحة في تسهيل المعاملات الخاصة بالبضائع العراقية التي تمر عبر ميناء العقبة والمعابر البرية في الاردن، تهدف هذه المذكرة الى تحقيق توفير الوقت والتكاليف في عمليات النقل وتسهيل وتنظيم النقل البري والبحري للركاب والبضائع بين العراق والاردن[٢]. وتمثل هذه الاتفاقيات والاجراءات عوامل مهمة في تنمية العلاقات بين البلدين، ومؤشراً واضحاً على تنامي العلاقات فيها خلال فترة الدراسة.

رابعاً: التعاون الامني

يلعب الجانب الامني دوراً مؤثراً في العلاقات العراقية الاردنية، إذ يقع الاردن في الجانب الغربي من العراق وتمتلك حدود طويلة معه، لذلك يعتبر الامن والاستقرار امرين حاسمين لكلا البلدين، كما يشترك العراق والاردن العديد من التحديات الامنية المشتركة، لذا وقع البلدان على مذكرة تفاهم في الجانب التدريبي بين وزارة الدفاع الداخلية العراقية والقوات المسلحة الاردنية التي تنسجم مع السياسات الوطنية لكلا البلدين نيسان/ ٢٠٠٩ تهدف هذه المذكرة الى تنظيم ووضع سياق تدريبي للمشتركين العراقيين في الاردن، بما في ذلك ابرام

---

* منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Greater Arab Free Trade Area Agreement)، هي اتفاقية تهدف إلى تطوير وتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، وتحاول من خلال احياء جهود التكامل الاقتصادي والإقليمي غير الناجحة، وتهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود والرسوم الجمركية، وقد تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سنة ١٩٩٦ في القاهرة والتي تضم ١٧ دولة عربية ومن ضمنها العراق والاردن، إذ تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول العربية آنذاك ودخلت= =الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة ١٩٩٨، **للمزيد ينظر:** معيوه رانيا واخرون، دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية التجارة البينية دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٩)، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، ٢٠٢٠، ص٢٠.

(١) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(٢)فائقة رسول سرحان، "مذكرة تفاهم لتسهيل النقل والتجارة بين العراق والاردن"، ٢٠١٠/١٢/١٠، للمزيد من التفاصيل، متاح على الرابط: https://www.iraqhurr.org ، تاريخ الزيارة ٣٠/أيلول/٢٠٢٣.

عقود تدريبية لمختلف فروع الجيش العراقي لمدة ثلاث سنوات وتجديدها تلقائيا بنفس الشروط والمدة [١].

خامساً: التعاون في المجال الثقافي

على صعيد التنسيق الثقافي بين العراق والاردن في الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١٠، فقد وقع البلدان العديد من البرامج التنفيذية التي ساهمت في تعزيز الانشطة الثقافية بينهما، وفي عام ٢٠٠٤ وقع وزير التعليم والبحث العلمي العراقي ونظيره الاردني برنامجاً تنفيذياً لتشجيع التعاون بين جامعات البلدين ودعم الاتفاقيات وبرامج العمل الثنائية، كما وقع وزير الثقافة العراقي ونظيرته الاردنية برنامجاً تنفيذياً اخر في عام ٢٠٠٨، والذي منح العراق (١٠٠) مقعد دراسي سنوياً و(٩) زمالات في مجالات مختلفة، ومن المهم ذكر أن الاردن لم يحصل على أي امتيازات من العراق نظراً للظروف الامنية التي كان يمر بها العراق في تلك الفترة، يجب الاشارة إلى أن البرنامج التنفيذي الثقافي بين الحكومتين شمل العديد من النشاطات مثل المكتبات والوثائق والمخطوطات والمؤتمرات والندوات الثقافية والمسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية وغيرها من المجالات الثقافية[٢].

فضلاً عن ذلك استمر تمتين العلاقات بين العراق والاردن في الاعوام ٢٠٠٩-٢٠١١، ضمن اولويات السياسة الخارجية لكلا البلدين، هذا وعكست توجهات مسؤولي البلدين نحو الانتقال في العلاقات العراقية الاردنية إلى اعلى مستوياتها، ولعل تأييد الاردن للاتفاقية الامنية التي وقعت بين بغداد وواشنطن للاتفاق على الانسحاب الامريكي من العراق يعد مؤشراً قوياً على الدعم الاردني للعراق في تلك المرحلة الصعبة وبما يفسر عن رغبة القيادة الاردنية لدعم استقرار العراق وانتقاله الى مرحلة ما بعد الاحتلال وصولاً إلى مرحلة إعادة اندماجه بالمجتمع الاقليمي والدولي[٣].

وتبعاً لما تقدم فإن كل من العراق والاردن الأهمية التي يملكها كل منهما للآخر في مختلف المجالات؛ نظراً لعامل الجوار الجغرافي الذي يشترك فيه العراق مع الاردن، لذا فأن أهمية العراق بالنسبة للأردن، تتمثل في كون العراق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الاردني باعتباره شريكاً تجارياً رئيساً، إذ يعتبر الاردن ممراً مهماً يتم عبره تبادل السلع والبضائع العراقية، فضلاً عن ذلك يعتبر العراق احدى مصادر الطاقة المهمة بالنسبة للأردن، إذ تعتمد

(١)لارا محمود المعايطة، "السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٧"، (رسالة ماجستير، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠١٨)، ص٩٤.
(٢) عدي اسعد خماس، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٥- ١٧٦.
(٣) فواز موفق ذنون، "العلاقات العراقية الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ومعطيات الحاضر وافاق المستقبل"، *مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل*، العدد(٢٨)، (٢٠١٢): ص١٩٤.

الاردن بشكل كبير على الواردات النفطية من العراق لتلبية احتياجاته في مجال النفط، كما يعتبر استقرار العراق وامنه مهماً بالنسبة للأردن، إذ يعمل البلدين في مجال مكافحة الارهاب والتهديدات الامنية المشتركة التي تهدد الامن القومي لكلا البلدين مثل الارهاب والجماعات المتطرفة، اما اهمية الاردن بالنسبة للعراق، إذ يعد الاردن ممراً هاماً للعراق للوصول إلى البحر الاحمر والاسواق العالمية، وهو ما يفسر حرص كل من العراق والاردن على تنمية وتطوير العلاقات بينهما.

II. المبحث الثاني

تطورات العلاقات العراقية الاردنية (٢٠١١- ٢٠١٨)

شهدت علاقات العراق مع الاردن بعد عام ٢٠١١، العديد من التحولات والتحديات، إذ تعرض العراق الى تحديات امنية وسياسية، بما في ذلك ظهور (تنظيم داعش الارهابي) في العراق الذي سيطر على بعض المحافظات العراقية، الامر الذي اثر على العلاقات ما بين البلدين، إذ كانت هناك توترات امنية شديدة بين العراق والاردن نتيجة للتهديد الارهابي الذي شهده العراق في تلك الفترة، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة الاردنية بإغلاق الحدود مع العراق وتعزيز اجراءات الامن والمراقبة بسبب تهديدات امنية وزيادة النشاط الارهابي على الحدود العراقية.

ولقد تم التطرق الى طبيعة، ومسار العلاقات العراقية الاردنية من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين وكما يلي:

II.أ. المطلب الأول

العلاقات بين البلدين في فترة نوري المالكي(٢٠١١-٢٠١٤)

مرت علاقات العراق الخارجية بالتقلبات والاضطرابات، لا سيما مع الاردن وتعود الى عوامل عدة بما في ذلك العنف والصراع السياسي في العراق، إذ تأثرت العلاقات العراقية الاردنية بتفاقم النزاعات الداخلية، كما تعرض العراق للتدخلات الخارجية والتأثيرات الاقليمية التي زادت من التوترات وعدم الاستقرار بين البلدين، فضلاً عن تداعيات الازمة السورية، إذ شهدت المنطقة تفاقم الازمة السورية بدءاً من ٢٠١١، مما اثر على الامن والاستقرار في العراق والاردن وعلى الحدود العراقية- الاردنية، كما كان هناك تداعيات تأثرت بها العلاقات بسبب العمليات الارهابية وتدفق اللاجئين بين البلدين.

ويعتبر دعم الاردن للعراق من اجل تحقيق الاستقرار والامن امراً ايجابياً، ومع ذلك فقد اثر التطرف وعدم التزام الحياد في فترة رئيس الوزراء العراقي الاسبق(نوري المالكي) سلباً على العراق وعلاقاته الإقليمية، بما في ذلك الاردن، وقد تسبب التطرف في استمرار عزلة العراق وضعف دوره الخارجي[١]، مما جعل الاردن يشعر بالقلق من انتشار التهديدات الامنية الى حدوده، وبالتالي قرر الاردن تحديد بعض السياسات السلبية تجاه الحكومة السابقة لـ (نوري المالكي)، واظهار عدم الرضا عن تصرفاتها وعدم التعاون معها، وقد تمثل ذلك في تقليص التبادل التجاري والاقتصادي بين العراق والاردن وعلى المستوى الاقتصادي لم يتمكن الجانبان في التوصل إلى اتفاق حول عدد من الملفات العالقة ومنها ملف الديون، وامتنعت عن تقديم تسهيلات للشركات الاردنية الراغبة للعمل في العراق[٢].

إذ ازدادت الاوضاع في العراق سوءاً، وازداد توتر العلاقات بين العراق والاردن لا سيما بعد الانسحاب الامريكي الذي تم وفقاً للاتفاقية التي وقعت بين رئيس الوزراء العراقي الاسبق (نوري المالكي) والرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش الابن) بتاريخ ١٧/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٨، وهي اتفاقية طويلة الامد بين الطرفي سميت بـ (اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق) وقد صادق عليها في كانون الاول ٢٠٠٨[٣]، فإن الانسحاب الامريكي من العراق نتج عنه فراغ امني، مما اثر على استقرار العراق وزاد من نشاط الجماعات المتطرفة في نهاية ٢٠١٣، وتنامي نفوذها وعلى رأسها (تنظيم داعش الارهابي) في العراق وسوريا، والتي شكلت عامل قلق جديد للأردن على الصعيدين السياسي والامني ونتائجه الاقتصادية، أذ تتشارك الاردن مع العراق بحدود طويلة مشتركة، لذلك فإن أي توتر او تصعيد في العراق من شأنه ان يؤثر على الامن والاستقرار في الاردن، كما ان زيادة التدخلات الخارجية يسبب تزايد حدة الاضطرابات والصراعات في المنطقة، مما يؤثر على الأمن الاقليمي ومنطقة الحدود العراقية- الاردنية[٤].

ومن جانب آخر كان الاردن معارضا لأي تدخل في الشؤون الدولة العراقية، ودعا في عام ٢٠٠٣، إلى حل الازمة في العراق بالطرق الدبلوماسية، وعندما تصاعدت الازمة العراقية بعد ٢٠١١، كان الاردن متخوفا من تأثيرات صعود تنظيم (داعش الارهابي) في

(١) اركان ابراهيم عدوان، "السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ بين التطرف والاعتدال"، *مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار*، العدد خاص، (٢٠٢٢): ص٩٨.

(٢) مساهر رحيم شريف العزاوي، "تداعيات التدخل الأمريكي في العراق واثره على العلاقات العراقية الأردنية خلال الفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٤)"، (رسالة ماجستير، كلية معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، ٢٠١٥)، ص ٩٣- ٩٤.

(٣) محمد عبد الرزاق محمود الزبيدي، "اثر المتغير الأمريكي في علاقات العراق الإقليمية بعد العام ٢٠٠٨"، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢)، ص٨٨.

(٤) جواد الحمد، "الأردن في إقليم عاصف بالتحديات والسياسات الخلاقة"، *مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان*، العدد(٦٨)، (٢٠١٤): ص٩.

العراق على آمنه، ولكنه كان يوازن في موقفه بين حاجته إلى التعاون مع العراق في مجال الطاقة[١]، وادراك صانع القرار الاردني ان العراق يمثل عمقه الاستراتيجي وان مصلحته تدفعه الى توطيد علاقاته مع الحكومات المتعاقبة في العراق أياً كانت توجهاتها لان الواقع الداخلي والخارجي يفرض عليه ذلك للخروج من مشاكله الاقتصادية وامكانياته المحدودة[٢] وهذه المعطيات شكلت مصدر قلق وتهديد امني للأردن ولخوف الاردن أن تترك اثر على الاستقرار السياسي في المنطقة، الامر الذي جعل الاردن يعزز من التواجد العسكري ودعوة الاطراف العراقية الى حل الازمة بالطرق السلمية[٣].

ومن جهة اخرى يلعب مجال الطاقة وخطوط النفط دوراً مؤثراً في علاقات الاردن مع العراق، وبالتالي تعمل على تعزيز العلاقات بين العراق والاردن في مجال الطاقة والاقتصاد[٤] ووقع العراق الاردن اتفاق في العام ٢٠١٣، في المجال النفطي، إلا ان ذلك لم يتحقق حينها بسبب سقوط محافظة الانبار بيد تنظيم (داعش الارهابي)[٥]، وادى ذلك الى إيقاف امدادات النفط الخام العراقي إلى الاردن في نهاية ٢٠١٣، بالتزامن مع بدايات الصراع المسلح في المناطق الغربية العراقية والتي تعتبر طريق العبور لصهاريج النفط التي تنقل من الجانب العراقي الى الاردن، واكدت مصفاة البترول الاردنية بأنها لم تتلقى أي نفط عراقي منذ شهر كانون الأول ٢٠٢٣، بسبب تطور وكثرة الاحداث الامنية بشكل غير مسبق لمناطق غرب العراق الامر الذي ادى الى تخوف الاردن من عدم توفر اهم مصادر الطاقة فيها كالنفط خصوصا بعد قطع امداد الغاز المصري لها[٦].

من جهة اخرى يمثل الاردن محوراً مهما في المعادلة الاقليمية، وان أي تهديد يحيط بالمنطقة يمكن ان يؤثر على دوره الاقليمي والدولي وظهور تنظيم (داعش الارهابي)[٧]، الامر الذي ادى الى تزايد مخاوف الاردن بشأن تقليص التجارة مع العراق، وتأثير ذلك على

(١) خالد حسن فليح الملاجي، "اثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١١-٢٠١٩"، (رسالة ماجستير، كلية معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، ٢٠٢١)، ص٧٥.

(٢) صالح غانم حسين، *مواقف الدول العربية من التغيرات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣* ، (بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥)، ص١١٣.

(٣) محمد أبو رمان، *حسابات معقدة :الموقف الأردني من الازمة العراقية*، (مركز الجزيرة للدراسات العليا: ٢٠١٤)، ص٣.

(٤) جين كينيمونت واخرون، *العراق على الساحة الدولية (السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية)*، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص٧٢.

(٥) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

(٦) سجى صالح يوسف الرواشدة، "اثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١١-٢٠٢٠"، (رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات العليا، جامعة ال البيت، ٢٠٢٢)، ص ٧١- ٧٢.

(٧) جاسم يونس الحريري، *الدور الخليجي في العراق دراسة حالة احداث الموصل ٢٠١٤* ، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٠٨.

الاقتصاد الاردني بدأت تتصاعد بشكل كبير، إذ واجه الاردن منذ عام٢٠١٤- ٢٠١٥، خسائر اقتصادية، بعد ان اغلقت الحدود بينه وبين العراق، ما اصاب اقتصاده بالشلل فضلاً عن ان حجم التبادل التجاري مع سوريا تراجع إلى حد كبير وانخفاضه إلى الثلث في عام ٢٠١٤، واقتراب مستوياته من الصفر في حين كانت قيمة البضائع التي يجري تبادلها مع سوريا (١,٤) مليار دولار سنويا[١].

وبعد ذلك تراجعت واردات النفط من العراق للأردن بشكل كبير بسبب الاوضاع التي شهدها العراق بعد ١٠/حزيران/ ٢٠١٤، بسيطرة تنظيم (داعش الارهابي) على الحدود بين البلدين واغلب المناطق الغربية من العراق مما زاد من تفاقم، إذ توقفت ناقلات النفط عن استيراده، والتي تأثرت نتيجة الاضطرابات الحاصلة في العراق، وقد انخفضت واردات النفط في عام٢٠١٣، في الفترة بين شهر كانون الثاني وشهر اب من (١٩٤) مليون دولار إلى (٤) ملايين دولار فقط في الفترة نفسها وذلك بعد توقف نقل ١٥ الف برميل يوميا من العراق الى الاردن[٢].

وادى هذا الى الانعكاس سلبا على عمليات التبادل التجاري بين العراق والاردن بشكل مضطرد، فأن الصادرات الاردنية الى العراق بعد الاحتلال الامريكي اخذت بالزيادة لتصل الى اعلى مستوياتها في النصف الاول عام ٢٠١٤، ولكن سرعان ما عادت الى التراجع حتى كادت تنعدم بسبب الاوضاع التي شهدها العراق بعد ١٠/ حزيران /٢٠١٤، بسيطرة تنظيم (داعش الارهابي) على الحدود بين البلدين واغلب المناطق الغربية من العراق مما زاد من تفاقم الوضع التجاري وادى هذا الى تقلص التجارة مع العراق مسجلة نقصا حادا على توقف ناقلات النفط الاردنية عن نقل النفط العراقي، وما يثير القلق الاردني ويعد العراق من اكثر الدول المصدرة للأردن خلال السنوات السابقة اذ يستورد ربع وارداته من العراق، وواجه الاردن منذ عام ٢٠١٤، خسائر اقتصادية وخيمة اذا اغلقت اهم الحدود ان بلغت في العام ٢٠١٣ نحو (١,٣) مليار دولار، انخفضت الى نحو (١,٢) مليار دولار في علم ٢٠١٤، وسبب ذلك هو اغلاق (منفذ طريبيل- الكرامة)، وهو المنفذ الوحيد بين العراق والاردن بعد سيطرة تنظيم (داعش الارهابي) عليه، وبسبب هذا الاغلاق تضررت مشاريع مستثمرين عراقيين واخرين في المناطق الحرة الاردنية، وادى الى خسائر كبيرة للبلدين[٣].كما هو موضح في الجدول رقم(٢) ورقم (٣) ورقم (٤).

(١) مساهر رحيم شريف العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.
(٢) المصدر نفسه
(٣) احمد يوسف كيطان، *العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك*، (جامعة النهرين: النهرين: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩)، ص٢.

جدول رقم (٢): حجم التجارة بين العراق والاردن للاعوام (٢٠١٠- ٢٠١٤).

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
٢٠١٠	٧٢.٠	٦٧٣.٦	+٨٧٢.١
٢٠١١	٨٦.٠	٧٢٢.٣	+٩٩٠.٦
٢٠١٢	٢٣.٨	٧١٦.٤	+٨٢٤.٤
٢٠١٣	٢٦.٩	٦٧٤.١	+٨٥٦.٦
٢٠١٤	٥٢.٦	٦٢٨.٠	+٦٨٩.٧

المصدر: مساهر رحيم شريف العزاوي، تداعيات التدخل الأمريكي في العراق واثره على العلاقات العراقية الأردنية خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٤)، (رسالة ماجستير)، كلية معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، ٢٠١٥، ص١٠٧.

جدول رقم (٣): يمثل الصادرات الاردنية للعراق خلال العام ٢٠١٨.

السلعة المصدرة	القيمة بالمليون دينار
منتجات الادوية	٥٨
المنظفات الكيماوية	٤٦.٥
اللدائن ومصنوعاته	٤١
الاسمدة	٣٥
الاجهزة الكهربائية	٣٤
منتجات الورق والكرتون	٢٤
محضرات نباتية	١٥

المصدر: لارا محمود المعايطة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، (رسالة ماجستير)، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠١٨، ص٨٢.

جدول رقم (٤): يمثل المستوردات الاردنية من العراق خلال العام ٢٠١٨

السلعة المستوردة	القيمة بالمليون دينار
فواكه ومكسرات	٠.٩٢
مواد منسوجة الصنع وملابس بالية	٠.٧٧
محضرات نباتية	٠.١٤
سجاد واغطية	٠.١١

المصدر: لارا محمود المعايطة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، (رسالة ماجستير)، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠١٨، ص٨٢.

من جهة اخرى كانت للازمات الاقليمية تأثيراً كبيراً على علاقات العراق مع الاردن، إذ تأثرت العلاقات بين البلدين بشكل كبير بالأزمة السورية التي بدأت عام ٢٠١١، وقد تسببت في تداعيات سياسية واقتصادية وامنية على المنطقة بأكملها، بما في ذلك العراق والاردن، لقد تأثرت العلاقات السياسية بين البلدين، إذ تباينت وجهات النظر والمواقف فيما يتعلق بالتدخل الخارجي في سوريا، فضلاً عنن التحديات الامنية المشتركة بين البلدين، إذ شهد العراق والاردن عمليات ارهابية متزايدة بسبب تسلل المسلحين عبر الحدود، وانعكس ذلك على علاقاتهما الاقتصادية وقد تم قطع العديد من طرق التجارة والنقل بين البلدين بسبب التوترات الامنية وتدهور الاوضاع في المنطقة وتراجع حركة التبادل التجاري مع سوريا، إذ كانت (٤٠%) من التجارة الاردنية تمر آنذاك عبر الحدود السورية، الامر الذي انعكس على الاردن مع بروز مؤشرات على تأثيرات حادة على الاقتصاد الاردني في ظل استمرار تدفق اللاجئين وعدم الاستقرار في المنطقة[١].

كما شهدت العلاقات الامنية بين العراق والاردن تطورات وتحولات كبيرة ففي الاعوام ما بعد عام ٢٠١٠ كان الاردن داعما للمشروع الحكومة العراقية الخاص بأنشاء الصحوات العشائرية وخصوصا في المنطقة الغربية لمواجهة خطر تنظيم (القاعدة الارهابي) آنذاك، اذ استثمرت الاردن ما تمتلكه من علاقات مع بعض الشيوخ والوجهاء ممن يقيم بشكل دوري في عمان لدعم مشروع الصحوة بما يدفع المخاطر الامنية عن حدودها المشتركة مع

(١) لارا محمود المعايطة، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

العراق وتصاحب ذلك مع قلق وتذمر اردني من السياسات التي انتهجها رئيس الحكومة (نوري المالكي)، والتي ادت الى سقوط عدد من المحافظات بيد تنظيم (داعش الارهابي) في منتصف ٢٠١٤[١].

وفي سياق اوضحه الاردن من حرصه على وحدة العراق ومصلحة جميع المكونات المجتمع العراقي تأتي جميع التحركات الاردنية، وعلى مستوى جميع الاطياف في العراق ان يكونوا على ثقة بأن المواقف التي تصدر عن الاردن هي مصلحة كل العراقيين لان مصلحة الاردن هي مصلحة العراق وشعبه واستمراره قويا وموحداً، والاردن يدعم جهود العراق في تمتين الجبهة الداخلية، ويقف بقوة ضد التطرف والحركات والتنظيمات الارهابية، والاردن مستمر في بذل المزيد من الجهود في هذا المجال[٢].

فضلاً عن ذلك هناك علاقات ثقافية عراقية اردنية بهدف الاستفادة من الخبرات الاردنية في مجال تنظيم اللقاءات والمؤتمرات الثقافية والشبابية لتحصين الشباب من الافكار المتطرفة، ورسالة عمان ابعاد الشباب العراقي عن جذور الفكر المتطرف والارهاب، فقد كان هناك تعاون اردني في هذه المجالات من خلال الملحقيات الثقافية في وزارة التعليم العالي العراقية والاردنية للبحث العلمي، وتبادل الخبرات العلمية والثقافية وتعليم الشباب الدفاع عن منجزات وحضارة كلا من الاردن والعراق والتباهي بالتاريخ والحضارة العربية الاسلامية وتجسيد المبادئ الوطنية والاخلاقية[٣].

وتبعاً لذلك فقد شهدت العلاقات العراقية الاردنية في الفترة(٢٠٠٣-٢٠١٤) حالة من عدم الاستقرار في تلك الفترة، إذ ادى التطرف في سياسة العراق في تلك الفترة الى استمرار عزلة العراق وضعف مكانته الاقليمية بسبب عدم الاعتدال في تفاعلاته الخارجية، الامر الذي كانت له انعكاسات سلبية علاقات العراق مع الاردن، فضلاً عن تصاعد التهديدات الارهابية والعنف والازمة السورية التي اندلعت في٢٠١١ وقد تسببت في انعكاسات اقليمية، الامر الذي ادى الى تأثيرها على العلاقات بين العراق والاردن، مما اثر سلباً على التبادل التجاري بين البلدين.

(١) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.
(٢) مساهر رحيم شريف العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.
(٣) المصدر نفسه، ص١٠٠.

II.ب. المطلب الثاني

العلاقات بين البلدين في فترة حيدر العبادي(٢٠١٤-٢٠١٨)

لقد شهد العراق في هذه المرحلة تفاقم الاوضاع والانهيار الامني على اثر سيطرة تنظيم (داعش الارهابي)، وتهديد امن المنطقة بشكل عام، مما ادى الى توتر علاقات العراق مع الدول المجاورة وعدم استقرارها، وهذا لم يستمر طويلاً، فمع وصول رئيس الوزراء الاسبق الدكتور(حيدر العبادي) الى رئاسة الوزراء في العراق الذي قام بتفعيل الدبلوماسية والانفتاح على المحيط الخارجي خلال فترة رئاسته للعراق، إذ ادرك اهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الاخرى، لتحقيق التنمية والازدهار في العراق وتعزيز مكانته الاقليمية والدولية.

لقد مثلت فترة رئاسة (حيدر العبادي) مرحلة مهمة، إذ كان العراق يعاني من الاضطرابات الامنية وسيطرة تنظيم داهش الارهابي لثلث مساحة الاراضي العراقية، فضلاً عن الكثير من الملفات وابرزها الفساد الاداري والمالي[١]، فقد قام (حيدر العبادي) وحكومته بجهود كبيرة لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الاستقرار والامن في العراق، إذ حقق (حيدر العبادي) تقدماً في مكافحة الارهاب وتم تحرير العديد من المدن والمناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم (داعش الارهابي)، كما اتخذت الحكومة العراقية تدابير لمكافحة الفساد من خلال اجراء اصلاحات في القطاعات المالية وتنفيذ الاجراءات القانونية ضد المتورطين في قضايا الفساد والارهاب في العراق[٢] ، ونتيجة لذلك كان العاهل الاردني من ابرز المرحبين بخلافة رئيس الوزراء العراقي السابق (حيدر العبادي)، واعتبره افضل من سلفه، وكانت العلاقات العراقية- الاردنية في عهده قائمة على الاحترام المتبادل وعلاقات متينة على أسس وروابط قومية ووطنية ومصالح مشتركة وكان الاردن على لسان رئيس وزرائه (عبدالله النسور) قد شدد على احترام الاردن لارادة شعب العراق بالشكل الذي يقرره هو وبأسلوب ديمقراطي[٣].

وقد شهدت فترة حكم (حيدر العبادي) تعزيزاً لعلاقات العراق الخارجية وزيادة التعاون الإقليمي والدولي، لا سيما مع الاردن، ولقد كان الهدف الرئيسي من هذا التواصل هو

(١) بشار فتحي جاسم العكيدي، "التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية السعودية ٢٠١٤- ٢٠١٨"، *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الموصل*، المجلد (٣) ، العدد(٣٨)، (٢٠٢٠): ص٣١٩.

(٢) وسام ناظم الخيكاني، اكرم طالب الوشاح، *مسارات السياسة الخارجية العراقية ما بين (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)*، (بغداد: دار محررو الكتب، ٢٠٢٠)، ص٨٤.

(٣) مساهر رحيم شريف العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

تعزيز مكانة العراق على المستوى الدولي وتعزيز الثقة والدعم الدولي للعراق في معركته ضد الارهاب والاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ قدم العراق والاردن في هذه الفترة دعماً متبادلاً لبعضهما البعض في مواجهة التحديات، مما ساهم في تعزيز العلاقات العراقية الاردنية في عهد رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي)، إذ زار وفد من التحالف الوطني العراقي الاردن والتقى جلالة (الملك عبدالله الثاني)، وكبار المسؤولين وعبر عن رأيه بضرورة تمتين العلاقات بين العراق والاردن والقفز الى مستوى عالي في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية، عبر عن الارادة العراقية الجادة في الانفتاح على العالم العربي وتركيز هويته العربية مضافاً إلى الهوية الاسلامية وبهذا الصدد يعلق النائب عن حزب الدعوة الاسلامي (علي العلاق) "نعتقد ان العلاقات بين البلدين ستشهد تطوراً كبيراً بفعل المصالح المشتركة بينهما ، والتعاون الامني المشترك والارتباط الوثيق بين الشعبين الشقيقين"، وبدوره رحب رئيس الوزراء الأسبق (حيدر العبادي) بالعلاقات الودية مع الاردن واعرب عن التزامه بتحسين العلاقات مع الدول العربية المجاورة واستعادة حماية طريق تجاري مهم مع الاردن، لكن الامر لم يتجاوز حدود التصريحات ولم تشهد العلاقات عودة قوية[١]، فأن الاضطرابات والمشاكل التي كان يعاني منها العراق في نهاية عام ٢٠١٤، جعلت رئيس الوزراء السابق (حيدر العبادي)، بالانكفاء إلى الداخل، وحل المشاكل التي يعاني منها العراق ووفقاً لهذا يمكن تسمية مرحلة ما بعد ٢٠١٤ (دبلوماسية الحرب على الارهاب)، اذ دفعت الظروف التي حصلت في ١٠ حزيران في مدينة الموصل إلى انتهاج الدبلوماسية العراقية خطاً جديداً لم يسبق له نظير منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ واتخاذ سياسة الانفتاح على الرغم من الازمات التي تعيشها المنطقة والتحالفات الاقليمية والدولية[٢].

لقد تحول شكل العلاقات الامنية بين العراق والاردن إلى التعاون في مجالات التدريب، حيث قامت القوات الخاصة الاردنية بتدريب عدد من القوات الخاصة العراقية في مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة، بعد عام ٢٠١٤، شاركت الاردن في تدريب دفعات من الجيش العراقي وقوات مكافحة الارهاب في تخصصات متعددة، بما في ذلك تدريبات متقدمة في القتال وازالة المتفجرات، والاسعاف الطبي خلال المعارك، والتنسيق المدني العسكري في حالات الطوارئ والجهوزية لدعم العمليات، وذلك بدعم من حلف شمال الاطلسي في اطار الجهود العالمية لمحاربة تنظيم (داعش الارهابي)[٣].

(١) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.
(٢) وسام ناظم الخيكاني، اكرم طالب الوشاح، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
(٣) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.
* معاذ صافي يوسف الكساسبة هو طيار اردني برتبة ملازم اول، وقع اسيراً بأيدي تنظيم (داعش الارهابي) في عام ٢٠١٤، على اثر سقوط طائرته الحربية من نوع إف-١٦ اثناء قيامها بمهمة عسكرية على مواقع تنظيم (داعش الارهابي) في الرقة شمالي سوريا، وقد تم اعدامه حرقاً على يد تنظيم (داعش الارهابي) في ٣/ كانون الثاني/ ٢٠١٥، **للمزيد ينظر:** متاح الرابط التالي: https://ar.m.wikipedia.org .

وقد لعب الاردن دورا مهماً، اذ شارك مع عدة دول خليجية في الحملة العسكرية ضد تنظيم (داعش الارهابي) ضمن ثلاثة محاور تكاملية: العسكرية واللوجستية والمالية ومن وجهة النظر العسكرية فان الاردن كانت من اكثر الدول العربية فعالية ضمن التحالف الدولي، فقد كانت تستضيف الجهود التي يقودها حلف الناتو لبناء قدرات الضباط العراقيين في مجالات مثل مواجهة العبوات الناسفة وابطال الذخائر المتفجرة، وازالة الالغام وشاركت الاردن في الغارات الجوية ضد معاقل التنظيم في العراق وازدادت تلك الغارات بعد حرق واعدام الطيار الاردني (معاذ الكساسبة)* على يد تنظيم (داعش الارهابي) في شباط ٢٠١٥[١].

كما حرص الاردن على إعادة العراق الى حالته الطبيعية من خلال توفر عناصر الامن والاستقرار، والتخلص من تنظيم (داعش الارهابي)، الذي ارهق العراق اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً؛ لذا حرصت القيادة الاردنية بقيادة (الملك عبدالله الثاني)على امن واستقرار العراق مصلحة اردنية، وان المملكة تدعم جهود العراق في التصدي لمختلف التحديات التي تواجهه ولا سيما مكافحة التنظيمات الارهابية، ودعم استقرار العراق وتحقيق المصلحة الوطنية وتمكينه من استعادة دوره في اطار منظومة العمل العربي المشترك[٢]، وتأكيد الاردن على ضرورة تأمين المنافذ الحدودية والطريق الدولي الواصل بين البلدين فضلاً عن المضي قدماً لتنفيذ خط انبوب من البصرة إلى ميناء العقبة الاردني، ولقد سعت الاردن إلى دعوة العراق والاطراف المساهمة في إعادة اعمار العراق مثل الولايات المتحدة الامريكية إلى الحفاظ على وحدة العراق واستقراره من خلال الخطوات الانية[٣]:

١- التخلص من الطائفية: فقد دعت الاردن وحلفائها القوى السياسية العراقية لكبح جماح الطائفية وتجنب القيام على هذا الاساس والعمل على نشر فكر الاعتدال وثقافة الشراكة الوطنية بين مختلف القوى والطوائف والمذاهب والاثنيات.
٢- الحفاظ على وحدة العراق: من خلال دعوة جميع القوى السياسية العراقية للحفاظ على وحدة الشعب واراضيه واعتبار ذلك هدف لكل القوى السياسية بغض النظر عن انتماءاتها الاثنية.
٣- الدعوة الى اجراء اصلاح شامل: حيث طالبت الاردن من القوى السياسية في العراق القيام بعملية اصلاح سياسي وانهاء سياسات الاقصاء والتهميش لأي مكون من مكونات المجتمع العراقي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي على اسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد.

(١) عمار احمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش انموذجا"، *مجلة المعهد، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل*، العدد(٨)، (٢٠٢٢): ص ٥٤٦.
(٢) لارا محمود المعايطة، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.
(٣) محمد ناصر عطاالله الحمدان، "التحديات الداخلية والخارجية واثرها على السياسة الداخلية الأردنية (٢٠١١- ٢٠١٦)"، (رسالة ماجستير ،كلية معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، ٢٠١٧)، ص ٩٣- ٩٤.

٤- اعادة التوازن للنظام السياسي العراقي: وذلك من خلال الدعوة الى حوار وطني يعيد التوازن للنظام السياسي العراقي والذي قد يشكل مدخلا لهذا الحوار والشروع بتلبية مطالب الاعتصامات السابقة في المحافظات العراقية وعلى رأسها مطالب اعتصامات محافظة الانبار ، الامر الذي يضعف من الانتماء لتنظيم (داعش الارهابي) في هذه المناطق .

٥- اتاحة الفرصة للعراقيين لإدارة شؤونهم: عبر وقف التدخلات الخارجية السلبية والانتهازية في الشأن العراقي، واتاحة الفرصة للعراقيين لإدارة شؤونهم بعيدا عن محاولات الالحاق والهيمنة وبدعم عربي كامل.

٦- المساهمة في حل للوضع الداخلي للعراق: من خلال دعوة المجتمع الدولي ودول الجوار وخاصة دول العربية والاقليمية الى المساهمة في التوصل الى حل سياسي للازمة في العراق على قاعدة المشاركة الوطنية والديمقراطية ووحدة اراضي البلاد والدولة.

بعد انهاء وجود تنظيم (داعش الارهابي)، والقضاء عليه واحراز الانتصار الكبير وتسابق دول الجوار في بدء صفحة جديدة في علاقاتها مع العراق، كانت الاردن من بين الدول العربية التي سارعت في عقد عدة اتفاقيات مع الجانب العراقي وفقا لمصالحها الاقتصادية التي يمكن تتأثر بالتنافس الاقليمي على العراق[١]، إذ وقع الاردن العراق في فترة حكومة (حيدر العبادي) اتفاقية اقتصادية بمرور انبوب النفط العراقي من الاراضي الاردنية متجها إلى شمال افريقيا فضلاً عن ذلك اتفاق البلدين على انشاء مشاريع لربط البلدين بالسكك الحديدية[٢].

من جهة أخرى اعلنت الحكومة العراقية انتصارها وهزيمة تنظيم (داعش الإرهابي) عام ٢٠١٧، دخلت الدول تدريجياً السوق العراقية ومع تنامي الامن والاستقرار بعد القضاء على تنظيم (داعش الارهابي) تزايد جاذبية السوق العراقية للدول الإقليمية وغير الإقليمية، إذ اصبحت الاردن من المصدرين الرئيسين للسلع للعراق، كما حاولت الحكومة العراقية زيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، وذلك بهدف دعم المنتجات المحلية كما قامت بحظر استيراد البضائع او مجموعة من البضائع الى الاراضي العراقية[٣].

فضلاً عن ذلك شهدت عمليات التبادل التجاري بين العراق والاردن زيادة وتطوراً ملحوظاً، إذ شملت عمليات التصدير من العراق إلى الاردن مثل النفط والنفط المكرر ومشتقات النفط، اما الواردات من الاردن شملت المنتجات الزراعية والصناعية والبضائع الاخرى مثل المواد الغذائية والسيارات، وهذه العمليات المتزايدة للتبادل التجاري تعكس

(١) عباس حمزة الشمري، *الابعاد الجيوبوليتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي*، (بغداد: مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠٢٢)، ص ١٠٣.
(٢) مساهر رحيم شريف العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٤- ٩٥.
(٣) فرهاد وفائي فرد، "العلاقات التجارية بين العراق والاردن المتطلبات والفرص"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠/١١/٢٦ للمزيد من التفاصيل، متاح على الرابط: https://www.bayancenter.org ، تاريخ الزيارة: ١/ ايلول/٢٠٢٣.

التطور والتعاون الاقتصادي والتجاري بين العراق والاردن خلال فترة حكم (حيدر العبادي) ويمكن ملاحظته من **الجدول رقم (٥).**

جدول رقم (٥): حجم التجارة بين العراق والاردن للأعوام (٢٠١٤_٢٠١٧) بقيمة مليون دينار

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠١٤	٨٢٨.٧	٤.٤	٨٢٤.٣
٢٠١٥	٤٩٣	٠.٧	٤٩٢.٣
٢٠١٦	٣٣٣	١.٩	٣٣١.١
٢٠١٧	٢٧٥	٠.٨٥	٢٧٤.١٥

المصدر: لارا محمود المعايطة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧، (رسالة ماجستير)، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠١٨، ص٨١.

ومن جهته حرص الاردن على تطوير علاقاته مع العراق فيما يتعلق بعملية ضبط الحدود المشتركة، نظراً لتحسن الوضع الامني في العراق نتيجة التعاون بين العراق ودول الجوار في مجالات متعددة، بما في ذلك تبادل المعلومات ومكافحة الارهاب ومنع التسلل، ودعم جهود الحكومة العراقية في تحقيق الامن والاستقرار، يهدف ذلك الى استعادة دور العراق على المستوى العربي والاقليمي والدولي، ووفقا لهذا تم اعادة فتح معبر الكرامة طريبيل في عام ٢٠١٧، والذي عاد الى العمل بعد ان كان مغلق بسبب الاوضاع الامنية في العراق[١].

الخاتمة

بعد تتبع مسار وطبيعة العلاقات العراقية الاردنية بعد ٢٠٠٣، يمكن ملاحظة ان سمة التقارب هي الابرز في العلاقات بين البلدين وعلى الرغم من تراجع هذه العلاقات في بعض الفترات وذلك لاسباب تتعلق بالرؤية الاردنية لشكل العراق الجديد بعد ٢٠٠٣ وهو موقف مرتبط بشكل او باخر بالموقف العربي ازاء عملية التغيير السياسي الا ان عند التتبع لمسار

(١) لارا محمود المعايطة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ - ٩٤.

العلاقات العراقية الاردنية نجد الحرص من البلدين على التعاون في كافة المجالات سواء السياسية او الاقتصادية او الامنية ويتضح ذلك من خلال الزيارات المتبادلة وعلى مختلف المجالات السياسية خلال الفترة ما بعد ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٨ ، واضافة الى معدلات التبادل التجاري بين البلدين والاتفاقيات والبروتوكولات والتفاهمات التي وقعت في فترات زمنية مختلفة فضلا عن تزويد العراق للأردن بالنفط مقابل الميزة التفضيلية وبأسعار مخفضة واضافة الى التعاون الامني على مستوى التدريب والتعاون الاستخباراتي.

وتبعاً لذلك توصل البحث الى النتائج الاتية:

١_ هناك رغبة وحاجة ماسة لكل من الجانبين لتطوير العلاقات بينهما، فالاردن دولة تعاني من نقص الموارد الطبيعية لاسيما النفط، وتعيش ازمات اقتصادية خانقة، وبالمقابل يتمتع العراق بالامكانات الاقتصادية وسوق استهلاكي كبير ويمتلك احتياطات نفطية وفي الوقت نفسه هو بحاجة الى تنويع علاقاته المتبادلة، مما تراه الاردن منفذاً اقتصادياً كبيراً بين البلدين.

٢_ ان الاوضاع والاضطرابات الامنية التي تعيشها دول المنطقة مثل العراق وسوريا، كان لها تأثير كبير على الامن القومي الاردني، كما ازدادت مصادر التهديد الارهابي نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وظهور تنظيم (داعش الارهابي) عام ٢٠١٤ وسيطرته على بعض محافظات العراق، الامر الذي وضع الاردن امام تهديدات امنية كبيرة يستدعى تعاوناً امنياً مع العراق

٣_ ادراك العراق لاهمية موقع الاردن، حيث يتمتع الاردن بموقع استراتيجي مهم يقع على الطرق البحرية والجوية الرئيسية بين العراق ودول اخرى في المنطقة وفي العالم، فضلا عن ذلك يعد العراق من الدول شبه الحبيسة، لذا فأن الاردن مهم بالنسبة للعراق من ناحية امكانيته في استثمار موقعها لصالحه.

وقد توصل البحث الى توصيات

١_ العمل على استغلال العلاقات التي يتمتع بها العراق مع محيطه العربي، بما في ذلك الاردن لاستقدام الشركات الاستثمارية الكبيرة داخل العراق خاصة في القطاعات الخدمية منها الطاقة والخدمات والبنى التحتية.

٢_ تمتين علاقات العراق مع الاردن على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة

٣_ تعزيز علاقات العراق مع الاردن في مجال الامن ومكافحة الارهاب من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود لمكافحة التهديدات الامنية المشتركة وضبط الحدود بينهما.

المصادر والمراجع

اولاً: الكتب العربية

١- بهجت قرني، علي الدين هلال دسوقي، *السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة*، ترجمة احمد مختار الجمال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٦.

٢- عباس حمزة الشمري، *الابعاد الجيوبوليتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي*، بغداد: مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط١، ٢٠٢٢.

٣- عبد العزيز عليوي العيساوي، *نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد ٢٠٠٣ (النظام الانتخابي الأنسب لعراق ديمقراطي)*، بغداد: المكتبة القانونية، ط٣، ٢٠٢٠.

٤- عدي اسعد خماس، *العراق والاردن دراسة في تطور العلاقات الثنائية ٢٠٠٣ _ ٢٠١٠*، عمان: دار دجلة، ط١، ٢٠١٧.

٥- علي محسن علي ابو جويد، *سياسة العراق الاقليمية بعد عام ٢٠٠٣*، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ط١، ٢٠١٦.

٦- عمار صالح البهادلي، *نظام التمثيل النسبي في العراق ٢٠٠٥ _ ٢٠١٨ دراسة تقويمية*، ط١، بغداد: دار إنكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٧- علي محسن علي ابو جويد، *سياسة العراق الاقليمية بعد عام ٢٠٠٣* ، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ط١، ٢٠١٦.

٨- وسام ناظم الخيكاني، واكرم طالب الوشاح، *مسارات السياسة الخارجية العراقية ما بين (٢٠٠٣-٢٠٢٠)*، بغداد: دار محررو الكتب، ط١، ٢٠٢٠.

ثانياً: الدوريات

١- أحمد يوسف كيطان ، "العراق والأردن : مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك"، *مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية* ، (٢٠١٩).

٢- اياد عبد الكريم مجيد، "العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية"، *مركز الدراسات الدولية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد*، العدد(٥٠)، (٢٠١١).

٣-بشار فتحي جاسم العكيدي، "التطورات المعاصرة في العلاقات العراقية السعودية ٢٠١٤ - ٢٠١٨"، *مركز الدراسات الإقليمية ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية* ، المجلد (٣) ، العدد(٣٨) ، (٢٠٢٠).

٤-جواد الحمد، "الأردن في إقليم عاصف بالتحديات والسياسات الخلاقة"، *مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان* ، العدد(٦٨)، (٢٠١٤).

٥-حيدر علي حسين، "اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية"، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، المجلد (١٥)، العدد (٦١)، (٢٠١٨).

٦- رافد قيس فرحان، "العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)"، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية* ، المجلد(٢٣)، العدد(٩٥) ، (٢٠١٧).

٧-رياض مهدي كريم، "العلاقات العراقية الأردنية بعد ٢٠٠٣"، *مجلة كلية التربية، جامعة واسط*، العدد(٤١)، الجزء (٤)، (٢٠٢٠).

٨-الشيخ احمد، محمود رفيق محمود، "المواقف الاقليمية والعربية من الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣_٢٠١١"، *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة نواكشوط*، (٢٠٢٠).

٩-عمار احمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش انموذجا"، *كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مجلة المعهد*، العدد (٨)، (٢٠٢٢).

١٠-فواز موفق ذنون، "العراق والاردن: دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٣_ ٢٠٠٦"، *مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل*، العدد، (٢٠١٢).

١١-محمد أبو رمان، "حسابات معقدة: الموقف الأردني من الازمة العراقية"، *مركز الجزيرة للدراسات العليا*، (٢٠١٤).

١٢-مظفر نذير الطالب، "العلاقات العراقية الاردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة"، *مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي*، العدد(١٧)، (٢٠٠٥).

١٣-ناجي محمد عبدالله، اثير ناظم الجاسور، "السياسة الخارجية لدول الجوار اتجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، العدد (١٠)، (٢٠١١).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١- ابراهيم رفاعي مروح الخالدي، "السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار من ٢٠٠٣_٢٠٢١ دراسة حالة ((سوريا، السعودية))"، رسالة ماجستير ، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية ، كلية ال البيت ، ٢٠٢٢..

٢- خالد حسن فليح الملاجي، "اثر المتغيرات الإقليمية على الاستقرار السياسي في الأردن ٢٠١١_٢٠١٩"، رسالة ماجستير، كلية معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، ٢٠٢١.

٣- روى عطا فضل المناصير، "تأثير الازمة العراقية على التغيرات السياسية الاقتصادية والامنية لدول الجوار الاقليمي _دراسة حالة الاردن من ٢٠٠٣_٢٠٠٥"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان،٢٠٠٧.

٤- سجى صالح يوسف الرواشدة، "اثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الأردنية ٢٠١١_٢٠٢٠"، رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات العليا، جامعة ال البيت، ٢٠٢٢.

٥- عدنان هادي نور علي الاسدي، "سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٥_٢٠١٢"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤.

٦- عدي اسعد خماس، "الاحتلال الامريكي واثره على العلاقات العراقية الاردنية ٢٠٠٣_٢٠١٠"، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١.

٧- فاتن محمد اللوزي، "السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة: ٢٠٠٣ _٢٠٠٨"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية ،٢٠٠٨.

٨- لارا محمود المعايطة، "السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ٢٠١٨.

٩- محمد عبد الرزاق محمود الزبيدي، "اثر المتغير الأمريكي في علاقات العراق الإقليمية بعد العام ٢٠٠٨"، أطروحة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٢.

١٠- محمد ناصر عطاالله الحمدان، "التحديات الداخلية والخارجية واثرها على السياسة الداخلية الأردنية (٢٠١١-٢٠١٦)"، رسالة ماجستير، كلية معهد بيت الحكمة جامعة البيت، ٢٠١٧.

١١-مساهر رحيم شريف العزاوي، "تداعيات التدخل الأمريكي في العراق واثره على العلاقات العراقية الأردنية خلال الفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٤)"، رسالة ماجستير ، كلية معهد بيت الحكمة ، جامعة ال البيت ، ٢٠١٥.

رابعاً: الانترنيت

١-فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق والاردن المتطلبات والفرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠/١١/٢٦، شوهد بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١، متاح على الرابط: https://www.bayancenter.org

Sources and References

First: the books:

Abbas Hamza Al-Shammari, The Geopolitical Dimensions of Ethnic Interpenetration between Iraq and Neighboring Countries in Light of Geopolitical Changes and Their Impact on Iraqi National Security, Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, Baghdad, 1st edition, 2022.

Abdulaziz Aliwi Al-Issawi, organizing the election of the Iraq Council of Representatives after 2003 (The Most Suitable Electoral System for a Democratic Iraq), The Legal Library, Baghdad, 3rd edition, 2020

Ali Mohsen Ali Abu Jaweid, Iraq's regional policy after 2003, Zain Human Rights Publications, Beirut, 1st edition, 2016.

Ammar Saleh Al-Bahadli, The Proportional Representation System in Iraq 2005_2018 Evaluation Study, 1st edition, Enki Publishing and Distribution House, Baghdad, 2020.

Bahjat Qarni, Ali al-Din Hilal Desouki, Foreign Policies of Arab Countries: The Challenge of Globalization, translated by Ahmed Mukhtar al-Gammal, National Center for Translation, Cairo, 1st edition, 2016.

Uday Asaad Khamas, Iraq and Jordan a study in development of bilateral relations 2003-2010, Dar Degla, Amman,1st,2017.

Wissam Nazim Al-Khikani, and Akram Talib Al-Washah, Paths of Iraqi Foreign Policy between (2003-2020), Dar Al-Kutub Editors, Baghdad, 1st edition, 2020.

Second: the leagues:

Ahmed Youssef Kaitan, Iraq and Jordan: A new phase of joint economic cooperation, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, 2019.

Ammar Ahmed Rashid, The impact of the security dimension on Iraqi foreign policy after 2014: ISIS as a model, College of Political Science, University of Mosul, Institute Journal, Issue (8), 2022.

Bashar Fathi Jassim Al-Aqidi, Contemporary Developments in Iraqi-Saudi Relations 2014-2018, Center for Regional Studies, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Volume (3), Issue (38), 2020.

Fawwaz Muwaffaq Dhannun Iraq and Jordan: A Study in Political Relations 2003-2006, Journal of Regional studies, University of Mosul, Issue(26), 2012.

Haider Ali Hussein, Future trends in Iraq's regional relations, Al-Mustansiriyah Journal of Arab International Studies, Volume(15), Issue(61), 2018.

Iyad Abd al- Karim Majid, Iraq-Jordanian relations after 2003 and their future prospects, Center for International studies, Journal of International Studies, University of Baghdad, Issue(50),2011

Jawad Al-Hamad, Jordan in a region turbulent with challenges and creative policies, Journal of Middle Eastern Studies, Issue (68), Amman, 2014.

Muhammad Abu Rumman, Complex Calculations: The Jordanian Position on the Iraqi Crisis, Al Jazeera Center for Graduate Studies, 2014.

Muzaffar Nazir Al-Talib, Iraqi-Jordanian relations after the formation of the formation of the interim Iraq government, Journal of studies and Research, Arab World, Issue(17), 2005.

Naji Muhammad Abdullah Atheer Nazim Al-Jassur, The foreign Policy of neighboring countries towards Iraq after 2003, Tikrit Journal of Political Science, Issue(10), 2011.

Rafid Qais Farhan, trade relations between Iraq and selected Arab countries for the period (2003-2013), Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (23), Issue (95), 2017.

Riyad Mahdi Abdel Kadhim Iraq-Jordanian relations after 2003, Journal of the Faculty of Education, University of Wasit, Issue(41),2020.

Sheikh Ahmed, Mahmoud Rafiq Mahmoud, Regional and Arab attitudes towards the American occupation of Iraq 2003-2011, Journal of Historical and Social Studies, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott, 2020.

Third: Messages and Quotes:

Adnan Hadi Nour Ali Al-Asadi, Iraq's foreign policy towards the Arab region 2005_2012, Master's thesis, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2014.

Arwa Atta Fadl Al-Manasir, The Impact of the Iraq Crisis on the Economic and Security Political Changes of Regional Neighboring Countries, a case Study of Jordan from 2003-2005, University of Jordan, Amman, 2007.

Brahim Rifai Marawah Al-Khalidi, Iraqi foreign policy towards neighboring countries from 2003-2021, case study ((Syria, Saudi Arabia)), Master's thesis, House of Wisdom College of Political Sciences and International Studies, Al-Bayt College, 2022.

Fatan Muhammad Al-Lawzi, Jordanian Foreign Policy towards the Third Gulf Crisis 2003-2008, Master's thesis, Faculty of Graduate Studies, University of Jordan, 2008.

Khaled Hassan Falih Al-Mallaji, The Impact of Regional Variables on Political Stability in Jordan 2011_2019, Master's Thesis, Faculty of the House of Wisdom Institute, Al Al-Bayt University, 2021.

Lara Mahmoud Al-Maaytah, Jordanian foreign policy towards Iraq during the period 2003-2017, Master's thesis, College of the Deanship of Graduate Studies, Mu'tah University, 2018.

Muhammad Abd al-Razzaq Mahmoud al-Zubaidi, The impact of the American change on Iraq's regional relations after 2008, thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2022.

Muhammad Nasser Atallah Al-Hamdan, Internal and External Challenges and their Impact on Jordanian Domestic Policy (2011-2016), Master's Thesis, Faculty of the House of Wisdom Institute, Al-Bayt University, 2017.

Musahir Rahim Sharif Al-Azzawi, The repercussions of the American intervention in Iraq and its impact on Iraqi-Jordanian relations during the period from (2003 – 2014), Master's thesis, Faculty of the House of Wisdom Institute, Al Al-Bayt University, 2015.

Saja Saleh Yousef Al-Rawashdeh, The Impact of Regional Variables on Jordanian Foreign Policy 2011_2020, Master's Thesis, Bayt Al-Hekma College of Political Science and Graduate Studies, Al Al-Bayt University, 2022.

Uday Asaad Khamas, The American occupation and its impact on Iraqi-Jordanian relations 2003-2010, Master's thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, 2011.

Fourth: the Internet:

Farhad Wafai Fard, Trade Relations between Iraq and Jordan, Requirements and Opportunities, Al Bayan Center for Studies and Planning, 11/26/2020, viewed on 9/1/2023, available at the link: https://www.bayancenter.org